

Distr.: General  
8 March 2018  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان  
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل  
الدورة الثلاثون  
٧-١٨ أيار/مايو ٢٠١٨

## تجميع بشأن أوزبكستان

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

### أولاً - معلومات أساسية

١- أُعدّ هذا التقرير عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان ١/٥ و ٢١/١٦، مع مراعاة دورية الاستعراض الدوري الشامل. والتقرير تجميع للمعلومات الواردة في تقارير هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة وغيرها من وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة، وهو مقدم في شكل موجز تقنياً بالحد الأقصى لعدد الكلمات.

### ثانياً - نطاق الالتزامات الدولية والتعاون مع الآليات وهيئات الدولية لحقوق الإنسان<sup>(١)(٢)</sup>

٢- أوصت العديد من هيئات المعاهدات، والمقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة بأن تصدق أوزبكستان على ما تبقى من صكوك دولية أساسية لحقوق الإنسان، بما فيها البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛ والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات؛ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري؛ والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>(٣)</sup>؛ والاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول الخاص بوضع اللاجئين؛ والاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية؛ والاتفاقية المتعلقة



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-03597(A)



\* 1 8 0 3 5 9 7 \*

بخفض حالات انعدام الجنسية<sup>(٤)</sup>؛ ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية<sup>(٥)</sup>؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمال المنزليين، ٢٠١١ (رقم ١٨٩)<sup>(٦)</sup>.

٣- وحثت لجنة مناهضة التعذيب أوزبكستان على توجيه دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، ولا سيما المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة<sup>(٧)</sup>. وأوصى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بأن تقيم أوزبكستان تعاوناً وثيقاً مع نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة<sup>(٨)</sup>.

٤- وخلال الزيارة التي أجراها المفوض السامي لأوزبكستان في أيار/مايو ٢٠١٧<sup>(٩)</sup>، تسنى التوصل إلى اتفاق مع المكتب الإقليمي لآسيا الوسطى التابع لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لتغطية أوزبكستان مستقبلاً<sup>(١٠)</sup>. ولاحظ المقرر الخاص المعني بحرية الدين إقرار البرلمان خطة عمل بشأن مواصلة تعزيز التعاون مع مفوضية حقوق الإنسان<sup>(١١)</sup>.

### ثالثاً- الإطار الوطني لحقوق الإنسان<sup>(١٢)</sup>

٥- لاحظ المفوض السامي أن جميع فئات حقوق الإنسان تشغل مكانة بارزة للغاية في المجموعات الخمس من الأولويات المحددة في استراتيجية عمل الرئيس (٢٠١٧-٢٠٢١). وشجع أوزبكستان على رصد النتائج الفعلية لحقوق الإنسان في عملية الرصد الحكومي لتنفيذ هذه الاستراتيجية<sup>(١٣)</sup>.

٦- وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها لأن كلاً من أمين المظالم التابع للبرلمان والمركز الوطني لحقوق الإنسان لا يمثلان، فيما يبدو، للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)<sup>(١٤)</sup>. وأوصى المقرر الخاص المعني بحرية الدين بأن تنشئ أوزبكستان مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تمثل امتثالاً كاملاً لمبادئ باريس<sup>(١٥)</sup>.

### رابعاً- تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، مع مراعاة القانون الدولي الإنساني الساري

#### ألف- المسائل المشتركة بين القطاعات

##### ١- المساواة وعدم التمييز<sup>(١٦)</sup>

٧- أعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها لأن أسباب التمييز المحظورة تختلف من قانون إلى آخر، ولأن التشريعات القائمة لا توفر الحماية من التمييز القائم على جميع الأسس. وحثت أوزبكستان على ضمان أن يقدم إطارها القانوني الحماية الكاملة والفعالة من التمييز في جميع المجالات؛ ويحظر التمييز المباشر وغير المباشر والمتعدد؛ ويتضمن قائمة شاملة لأسباب التمييز؛ وينص على سبل انتصاف فعالة<sup>(١٧)</sup>.

٨- وأوصت لجنة القضاء على التمييز العنصري بأن تعرّف أوزبكستان التمييز العنصري وأن تدرج جميع عناصر المادة ١ من الاتفاقية في تشريعاتها<sup>(١٨)</sup>؛ وتجرّم نشر الأفكار القائمة على

أساس التفوق العرقي أو الكراهية العنصرية وكل أعمال العنف ذات الصلة؛ وتحظر المنظمات التي تحرض على التمييز العنصري؛ وتقرّ بالدافع العنصري كظرف مشدد لجميع الجرائم<sup>(١٩)</sup>.

٩- وأوصت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بأن تكافح أوزبكستان أي شكل من أشكال التمييز أو العنف ضد الأشخاص بسبب ميلهم الجنسي أو هويتهم الجنسية؛ وتتولى التحقيق والمقاضاة والمعاقبة على هذه الأفعال؛ وتلغي المادة ١٢٠ من القانون الجنائي، التي تجرم ممارسة الجنس بالتراضي بين الذكور البالغين<sup>(٢٠)</sup>. وفي عام ٢٠١٦، ردت أوزبكستان مفيدةً بأنها تعارض إلغاء المادة ١٢٠ لأن العلاقات المثلية تشكل أحد أسباب انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلد وتعارض مع تقاليد شعوب أوزبكستان<sup>(٢١)</sup>.

## ٢- التنمية والبيئة والأعمال التجارية وحقوق الإنسان<sup>(٢٢)</sup>

١٠- أعربت لجنة القضاء على التمييز العنصري عن قلقها إزاء آثار الكارثة الإيكولوجية في بحر الآرال على حقوق الإنسان للمجموعات الإثنية القاطنة في المنطقة<sup>(٢٣)</sup>.

## ٣- حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب<sup>(٢٤)</sup>

١١- أعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن استمرار قلقها لأن القانون الحالي لمكافحة الإرهاب يتضمن تعريفاً فضفاضاً للغاية للإرهاب والأنشطة الإرهابية، ودُكر أنه يستخدم لمقاضاة الأعضاء والمشتبه في عضويتهم في الحركات الإسلامية المحظورة؛ وإزاء الضمانات القانونية المقدمة للأشخاص المشتبه بارتكابهم أفعالاً إرهابية أو جرائم ذات صلة بها<sup>(٢٥)</sup>.

١٢- ولاحظ المقرر الخاص المعني بحرية الدين أن السلطات تعتبر التطرف في الكثير من الأحيان التحدي الرئيسي الذي يواجه البلد، وهو يستخدم لتبرير الحاجة إلى فرض رقابة حكومية صارمة على الأديان لصالح "الأمن العام"<sup>(٢٦)</sup>. وذكر أن الحملات المناهضة للإرهاب والتطرف شملت إغلاق بعض المساجد واعتقال أفراد مسلمين ليس لهم ارتباط بالإرهابيين أو الجماعات المتطرفة، ولا يسعون إلا إلى ممارسة دينهم خارج الطرق التي تأذن بها الحكومة. وخلص إلى عدم وجود تعريف واضح لـ "التطرف"، وهو ما يؤدي إلى ترك مسألة تفسيره عرضة للكثير من الغموض<sup>(٢٧)</sup>.

## باء- الحقوق المدنية والسياسية

### ١- حق الشخص في الحياة والحرية والأمن على شخصه<sup>(٢٨)</sup>

١٣- أعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن استمرار قلقها لأن تعريف التعذيب الوارد في التشريعات الجنائية يقتصر على الأفعال غير القانونية المرتكبة بهدف الإرغام على الإدلاء بشهادة، وينتج عنه بالتالي إفلات أشخاص آخرين من العقاب<sup>(٢٩)</sup>. وأعربت لجنة مناهضة التعذيب عن استمرار قلقها لأن المادة ٢٣٥ من القانون الجنائي تقصر ممارسة التعذيب على أفعال الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون ولا تشمل الأفعال التي يقوم بها أشخاص آخرون يتصرفون بصفة رسمية<sup>(٣٠)</sup>. وحثت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أوزبكستان على تعديل تشريعاتها الجنائية، بما في ذلك المادة ٢٣٥<sup>(٣١)</sup>. وفي عام ٢٠١٦، ذكرت أوزبكستان أنها لا ترى أن من الضروري أن تقوم، على وجه السرعة، بتعديل تشريعاتها الجنائية، بما في ذلك المادة ٢٣٥<sup>(٣٢)</sup>.

- ١٤ - وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء ما يتعرض له الأشخاص الذين يشتكون من التعذيب وأفراد أسرهم من أعمال انتقامية وتخويف، وإزاء انخفاض معدل الملاحقة القضائية وانتشار ظاهرة الإفلات من العقاب<sup>(٣٣)</sup>. وحثت لجنة مناهضة التعذيب أوزبكستان على إجراء تحقيقات سريعة ونزيهة وفعالة في هذه الادعاءات ومقاضاة المسؤولين عنها<sup>(٣٤)</sup>. وأوصت بأن تطبق أوزبكستان نهجاً يقوم على عدم التسامح مطلقاً إزاء التعذيب وما يتصل به من إفلات من العقاب<sup>(٣٥)</sup>.
- ١٥ - وأعربت اللجنة نفسها عن قلقها إزاء الادعاءات التي تفيد بأن بعض الأفراد المسلمين من بلدان مجاورة خضعوا للتعذيب واحتجز آخرون بمعزل عن العالم الخارجي<sup>(٣٦)</sup>.
- ١٦ - وأعربت اللجنة عن قلقها لعدم فعالية الوحدات الخاصة لتفتيش الموظفين وأمين المظالم البرلماني في مكافحة التعذيب وافتقار هذه الهيئات إلى الاستقلال<sup>(٣٧)</sup>. وحثت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أوزبكستان على إنشاء آلية مستقلة لتقديم الشكاوى مع حماية مقدمي الشكاوى من أي شكل من أشكال الانتقام<sup>(٣٨)</sup>. ولاحظ الفريق القطري التابع للأمم المتحدة أنه تبعاً لقبول أوزبكستان للتوصيات المقدمة خلال عملية استعراض عام ٢٠١٣، فقد عدل قانون أمين المظالم البرلماني لتوسيع إمكانية الوصول إلى آليات تقديم الشكاوى، وهو ما يتيح للمواطنين تقديم الطعون في أشكال مختلفة<sup>(٣٩)</sup>.
- ١٧ - وأعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها إزاء تقارير عديدة أفادت بحدوث تجاوزات في الحبس وحالات وفاة أثناء الاحتجاز، ادّعي أن البعض منها ناجم عن التعذيب أو إساءة المعاملة، وأعمال عنف جنسي في حق أفراد مسلوبي الحرية<sup>(٤٠)</sup>. وفيما يتعلق بحالات الوفاة أثناء الاحتجاز، أعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها إزاء الحرمان من الرعاية الطبية الملائمة وعدم إجراء تحقيقات فعالة<sup>(٤١)</sup>.
- ١٨ - وأعربت اللجنة نفسها عن قلقها إزاء الاعتداءات وظروف الاحتجاز السيئة المبلغ عنها، والتي تؤثر بصورة غير متناسبة على المدافعين عن حقوق الإنسان ومنتقدي الحكومة والأشخاص المدانين بالعضوية في الأحزاب والجماعات الإسلامية<sup>(٤٢)</sup>. وأعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها البالغ إزاء الأوضاع في سجن جاسليك<sup>(٤٣)</sup>.
- ١٩ - وأعربت اللجنتان عن نفس الشواغل إزاء عدم وجود آلية وطنية مستقلة لرصد جميع أماكن الاحتجاز بصورة منتظمة، وإزاء العقبات التي تحول دون حسن سير عمل المنظمات الوطنية والدولية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية<sup>(٤٤)</sup>.
- ٢٠ - وحثت لجنة مناهضة التعذيب أوزبكستان على أن توفر حالياً، في القانون والممارسة، ضمانات قانونية ضد التعذيب منذ بداية الاحتجاز ومقاضاة الموظفين العموميين الذين يرفضون توفير الضمانات القانونية الأساسية للأشخاص مسلوبي الحرية<sup>(٤٥)</sup>.
- ٢١ - واقترح المفوض السامي أن تتخذ أوزبكستان التدابير اللازمة لإيجاد حل سريع لمسألة استمرار انعدام الشفافية فيما يتعلق بالأوضاع السائدة في السجون ومرافق الاحتجاز بهدف ضمان وقف التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة بشكل نهائي، تماشياً مع التزامات أوزبكستان بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب<sup>(٤٦)</sup>.

٢٢- وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها إزاء ادعاءات تمديد أحكام السجن الوشيكة الانتهاء الصادرة بحق المدافعين عن حقوق الإنسان ومنتقدي الحكومة والمدانين بالتطرف الديني أو بالانتماء إلى الحركات الإسلامية المحظورة، بصورة تعسفية<sup>(٤٧)</sup>.

٢٣- وأوصى المقرر الخاص المعني بحرية الدين بأن تعيد أوزبكستان النظر في جميع قضايا الأشخاص المسجونين بتهم مبهمة تتعلق بـ "التطرف الديني" أو النشاط "المخالف للدستور" أو العضوية في "جماعة دينية غير قانونية"، وتطلق سراح جميع سجناء الرأي. ويجب أن يوضع، على الفور، حد للممارسة التعسفية المتمثلة في تمديد عقوبة السجن أو يعاد النظر فيها بشكل كامل وأن تضمن مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة. ويجب أيضاً إنشاء آلية لإنصاف هؤلاء السجناء وتعويضهم<sup>(٤٨)</sup>.

٢٤- وفي آب/أغسطس ٢٠١٧، رحب المفوض السامي بالإفراج عن موظف سابق في الأمم المتحدة، هو إركين موسايف، بعد مرور ١١ سنة على اعتقاله في مطار طشقند أثناء سفره للمشاركة في حلقة دراسية إقليمية. وحث أوزبكستان على أن تفرج في أقرب وقت ممكن عن جميع السجناء السياسيين المتبقين الآخرين<sup>(٤٩)</sup>.

## ٢- إقامة العدل، بما في ذلك مسألة الإفلات من العقاب، وسيادة القانون<sup>(٥٠)</sup>

٢٥- أشارت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان إلى انعدام الأمن الوظيفي للقضاة، الذين تجدد السلطة التنفيذية ولايتهم كل خمس سنوات<sup>(٥١)</sup>. وأوصت عدة هيئات للمعاهدات بأن تضمن أوزبكستان استقلال الجهاز القضائي ونزاهته بصورة كاملة<sup>(٥٢)</sup>.

٢٦- وأعربت لجنة مناهضة التعذيب واللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقهما لأن رابطة المحامين ليست مستقلة بما يكفي عن وزارة العدل<sup>(٥٣)</sup>. ولاحظت لجنة القضاء على التمييز العنصري بقلق الشرط المفروض على المحامين بتجديد رخصهم كل ثلاث سنوات<sup>(٥٤)</sup>، وهو ما أدى، وفقاً لما أفادت به لجنة مناهضة التعذيب، إلى رفض منح تراخيص لعدة محامين سبق لهم تمثيل أشخاص يُدعى تعرضهم للتعذيب<sup>(٥٥)</sup>.

٢٧- وحثت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أوزبكستان على تطبيق أحكام الإحضار تطبيقاً دقيقاً من الناحية العملية<sup>(٥٦)</sup>. وأوصت لجنة مناهضة التعذيب بتعديل قانون الإجراءات الجنائية لتمكين القضاة من تطبيق بدائل للاحتجاز تكون أقل تقييداً أثناء الجلسات الحضورية، وضمان حق المحتجزين في الاستعانة بمحام من اختيارهم في الجلسات الحضورية، وضمان أن تكون جميع الجلسات الحضورية علنية ومفتوحة للمراقبين المستقلين<sup>(٥٧)</sup>.

٢٨- وأعربت اللجنة نفسها عن قلقها إزاء الادعاءات العديدة التي تفيد بأن أشخاصاً مسلوبي الحرية تعرضوا للتعذيب أو المعاملة السيئة بغرض إكراههم على الاعتراف<sup>(٥٨)</sup>. وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن استمرار قلقها لأن الاعترافات المنتزعة بالإكراه تستخدم كأدلة في المحكمة، ولأن القضاة لا يأمرمون بالتحقيق في ادعاءات الاعتراف تحت وطأة الإكراه<sup>(٥٩)</sup>.

٢٩- وأعربت اللجنتان عن قلقهما إزاء العفو الممنوح لأشخاص أدينوا بالتعذيب أو سوء المعاملة بموجب المادة ٢٣٥ من القانون الجنائي. وحثتا أوزبكستان على أن تضع حداً لممارسة منح العفو للأشخاص المدانين بهذه الجرائم وتلغيها<sup>(٦٠)</sup>.

٣٠- وأعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها لأن أوزبكستان لم تقدم أي تعويض لضحايا التعذيب، وحثتها على توفير سبل الانتصاف وضمان حق واجب النفاذ في تعويض عادل ومناسب، بما في ذلك إعادة التأهيل الكامل<sup>(٦١)</sup>.

٣١- وأوصى المقرر الخاص المعني بحرية الدين بأن تتخذ جميع مؤسسات الدولة ذات الصلة والمحكمة العليا التدابير اللازمة لإعادة تأهيل وإدماج سجناء الرأي السابقين، بطرق منها ضمان استعادتهم لحقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية على الفور وبصورة كاملة<sup>(٦٢)</sup>.

٣٢- وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها إزاء عدم إجراء تحقيق كامل ومستقل وفعال في عمليات القتل الجماعي، بما في ذلك قتل النساء والأطفال، من جانب دوائر الجيش والأمن خلال أحداث أنديجان التي وقعت في عام ٢٠٠٥؛ وأعربت عن أسفها لتأكيد الدولة أن المسألة قد أُغلقت<sup>(٦٣)</sup>. وأعربت لجنة مناهضة التعذيب عن استمرار قلقها لأن الدولة عرقلت عمليات الرصد المستقل لحقوق الإنسان ولم تسمح بإجراء أي تحقيق مستقل في الأحداث<sup>(٦٤)</sup>. وشدد المفوض السامي على ضرورة عدم نسيان ضحايا أحداث أنديجان وعلى ضرورة معالجة مظالمهم<sup>(٦٥)</sup>.

٣٣- وأعربت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها إزاء استمرار ظاهرة الفساد واستفحالها وأوصت بأن تعتمد أوزبكستان مشروع قانون مكافحة الفساد وتعزز الشفافية في رصد الفساد وتضمن إجراء تحقيقات وافية في قضايا الفساد<sup>(٦٦)</sup>.

### ٣- الحريات الأساسية والحق في المشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية<sup>(٦٧)</sup>

٣٤- أعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن استمرار قلقها إزاء ما يلي: الأحكام القانونية التي تحظر الأنشطة التبشيرية؛ والتقارير التي تتحدث عن إلقاء القبض غير القانوني والاحتجاز والتعذيب وسوء المعاملة والإدانة بالاستناد إلى تهم تتعلق بالتطرف الديني لمسلمين مستقلين ومسيحيين وأفراد أقليات دينية يمارسون دينهم خارج الهياكل المسجلة؛ وفرض رقابة على المواد الدينية وتقييد استخدامها<sup>(٦٨)</sup>. وأعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها لأن الديانات الرئيسية، مثل الطوائف الإسلامية، واليهودية والمسيحية المعترف بها، هي وحدها المسموح بها، بينما تخضع الأنشطة الدينية غير المسجلة للأقليات لعقوبات جنائية و/أو إدارية<sup>(٦٩)</sup>.

٣٥- ولاحظ المقرر الخاص المعني بحرية الدين أن أوزبكستان تعتبر نفسها دولة علمانية بموجب الدستور، ولكن لا يوجد فهم واضح للعلمانية. وقد مُنحت الأولوية لمكافحة التطرف وتعزيز التسامح بين الجماعات والوثام بين الإثنيات على حساب الحق في حرية الدين أو المعتقد<sup>(٧٠)</sup>. وأوصى بإجراء مناقشة مفتوحة بشأن معنى العلمانية لتجاوز التفسيرات والمواقف التقييدية داخل الإدارة وهيئات إنفاذ القانون<sup>(٧١)</sup>.

٣٦- وذكر أن الجماعات الدينية بحاجة إلى زيادة عدد أتباعها بغية استيفاء شرط التسجيل. ومع ذلك، فلن تتمكن هذه الجماعات من التطور دون تمتع أفرادها بحق ممارسة دينهم مع أشخاص آخرين. وقد انتهكت القيود المفروضة على نحو جسيم الحق في حرية الدين أو المعتقد<sup>(٧٢)</sup>.

- ٣٧- ولاحظ أن ممارسة الحق في حرية الدين والمعتقد تخضع لرقابة كاملة من جانب موظفي الدولة، ولا سيما دائرة الأمن الوطني. وتراقب لجان الأحياء (Mahalla) أيضاً حياة المواطنين<sup>(٧٣)</sup>.
- ٣٨- وذكر أن النهج الحكومي يميل إلى تعزيز "التسامح"، عوض تعزيز حق الفرد الإيجابي في التمتع بحريته<sup>(٧٤)</sup>. وشدد على أن الانتقال من التسامح الديني إلى حرية الدين أو المعتقد لا يمكن أن يتحقق دون الاعتراف الإيجابي بالحريات الأخرى المرتبطة بها بشكل وثيق، مثل حرية التعبير وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات<sup>(٧٥)</sup>.
- ٣٩- ولاحظ إقرار الحكومة بأن قانون عام ١٩٩٨ المتعلق بحرية الضمير والمنظمات الدينية يحتاج إلى مراجعة واسعة. وأوصى بأن تسنّ أوزبكستان قانوناً جديداً وأحكاماً جديدة بشأن حرية الدين أو المعتقد في القانون الجنائي وقانون الجرائم الإدارية، امتثالاً للمادة ١٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية<sup>(٧٦)</sup>.
- ٤٠- وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها إزاء التقارير التي تفيد بأن حرية التعبير بشأن القضايا الحساسة من الناحية السياسية مقيدة بشدة. وحثت أوزبكستان على ضمان امتثال أي قيد يفرض على حرية التعبير لشروط العهد<sup>(٧٧)</sup>.
- ٤١- وأوصت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بأن توائم أوزبكستان الأحكام المتعلقة بإجراءات تسجيل المنافذ الإعلامية الواردة في قانون الإعلام الجماهيري مع المعيارين الدوليين للضرورة والتناسب فيما يتعلق بالقيود المفروضة على حرية التعبير<sup>(٧٨)</sup>؛ وتجرّم التشهير<sup>(٧٩)</sup>؛ وتقييم ما إذا كان التنظيم الحالي لأنشطة المدونين الإعلامية يستوفي المعايير الدولية<sup>(٨٠)</sup>؛ وإنشاء سلطة تنظيمية مستقلة لمنح تراخيص البث<sup>(٨١)</sup>.
- ٤٢- وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن استمرار قلقها إزاء التقارير التي تفيد بتعرض صحفيين مستقلين، ومنتقدين للحكومة ومعارضين لها، ومدافعين عن حقوق الإنسان، للمضايقة والمراقبة والاعتقال والاحتجاز التعسفيين والتعذيب وسوء المعاملة على أيدي الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ومحاکمتهم على تهم ملفقة، انتقاماً من عملهم<sup>(٨٢)</sup>. وأعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها العميق لعدم إجراء تحقيقات مستقلة وفعالة في تلك الادعاءات، وأعربت عن أسفها لإصرار الدولة على أن هذه الادعاءات "لا أساس لها من الصحة"<sup>(٨٣)</sup>.
- وأوصت أوزبكستان بتوفير الجبر للضحايا والإفراج عن المعتقلين المدافعين عن حقوق الإنسان المودعين السجن<sup>(٨٤)</sup>.
- ٤٣- وأعربت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها لأن قانون المنظمات غير الحكومية يلزم هذه المنظمات بالتسجيل لدى وزارة العدل<sup>(٨٥)</sup>. وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها إزاء الشروط غير المعقولة والمرهقة والتقييدية المفروضة على تسجيل الأحزاب السياسية والجمعيات العامة، وإزاء إنهاء تسجيل المنظمات الدولية لحقوق الإنسان أو غير ذلك من العقبات التي تحول دون عمل المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان<sup>(٨٦)</sup>.
- ٤٤- وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها لأن الأحزاب السياسية المعارضة تُحرم من التسجيل والمشاركة في الانتخابات، ولأن الإطار القانوني الحالي للانتخابات لا يكفل، فيما يبدو، الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة والحق في التصويت والترشح للانتخابات بسبب القيود التي لا مبرر لها<sup>(٨٧)</sup>.

٤٥ - وأعربت اللجنة نفسها عن قلقها إزاء التقارير التي تفيد بفرض قيود تعسفية على الحق في التجمع السلمي في القانون والممارسة، بما في ذلك التشويش على التجمعات السلمية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وإلقاء القبض على المشاركين واحتجازهم وضرهم ومعاقبتهم<sup>(٨٨)</sup>.

٤٦ - وأعربت اللجنة عن استمرار قلقها إزاء نظام تأشيرات الخروج ونظام التسجيل الإلزامي لعنوان الأشخاص/محل إقامتهم (*propiska*) وإزاء التقارير التي تفيد بأن الدولة تمنع المدافعين عن حقوق الإنسان أو الصحفيين المستقلين أو أعضاء المعارضة السياسية من السفر إلى الخارج بتأخير إصدار تأشيرات الخروج<sup>(٨٩)</sup>. وأعربت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها إزاء الآثار المترتبة على إلزام المهاجرين الداخليين بتسجيل مكان الإقامة (*propiska*) للحصول على العمل والسكن والرعاية الصحية<sup>(٩٠)</sup>، في حين أعربت لجنة القضاء على التمييز العنصري عن قلقها إزاء آثار هذا النظام غير المتناسبة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجموعات الإثنية القاطنة خارج العاصمة<sup>(٩١)</sup>.

#### ٤ - حظر جميع أشكال الرق<sup>(٩٢)</sup>

٤٧ - أعربت لجنة القضاء على التمييز العنصري عن قلقها إزاء تقارير تتحدث عن الاتجار بالنساء والأطفال، من المواطنين أو الأجانب، وأوصت أوزبكستان بفرض عقوبة على جميع حالات الاتجار بالنساء والأطفال وحماية جميع الضحايا<sup>(٩٣)</sup>.

٤٨ - وأوصت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بأن تعتمد أوزبكستان نهجاً شاملاً للتصدي لظاهرة البغاء، بما في ذلك توفير الملاجئ، وبرامج إعادة الإدماج، وفرص بديلة مدرة للدخل، للنساء الراغبات في ترك البغاء<sup>(٩٤)</sup>.

٤٩ - وعلى الرغم من التدابير المتخذة للحد من العمل القسري للأطفال دون سن ١٦ عاماً في قطاع القطن<sup>(٩٥)</sup>، فقد أعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها إزاء التقارير المستمرة التي تفيد بزيادة اللجوء إلى استخدام أشخاص تتجاوز أعمارهم ١٦ عاماً وبالغين للقيام بالعمل القسري في قطاعي القطن والحريز؛ وادعاءات انتشار الفساد والابتزاز؛ وظروف العمل الخطرة في قطاع القطن وسوء الأحوال المعيشية، الأمر الذي أدى حتى إلى حدوث وفيات<sup>(٩٦)</sup>. وشجعت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات بشدة أوزبكستان على الاستمرار في اتخاذ تدابير فعالة ومحددة زمنياً لتعزيز الضمانات الرامية إلى منع العمل القسري في جني محصول القطن، بما في ذلك عن طريق تعزيز نظام فعال لعلاقات العمل بين جامعي محصول القطن<sup>(٩٧)</sup>.

٥٠ - وشددت لجنة حقوق الطفل على التأثير المباشر لصناعة القطن على حق الأطفال في التعليم بسبب استمرار استخدام معلمي المدارس والأطفال فوق سن ١٦ عاماً<sup>(٩٨)</sup>. وطلبت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية التنفيذ الفعال للتشريعات الوطنية التي تحظر إجبار الأطفال دون سن ١٨ عاماً على العمل ومزاوتهم للأعمال الخطرة<sup>(٩٩)</sup>. ولاحظ الفريق القطري القرار الذي اتخذته مجلس الوزراء في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٧ لحظر تعبئة الطلاب والموظفين المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الطبي والمعلمون، لجني محصول القطن<sup>(١٠٠)</sup>.



## ٥- الحق في الخصوصية<sup>(١٠١)</sup>

٥١- ذكر المقرر الخاص المعني بحرية الدين أن آليات الرصد الوقائي، التي أنشأتها الدولة لمنع أنشطة المنظمات الدينية غير المسجلة وضمان التزام المواطنين بقانون عام ١٩٩٨ المتعلق بحرية الضمير والمنظمات الدينية، أثبتت عدم احترام الحق في الخصوصية وعدم ثقة الدولة في مواطنيها<sup>(١٠٢)</sup>.

## جيم- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

### ١- الحق في العمل وفي ظروف عمل عادلة ومواتية<sup>(١٠٣)</sup>

٥٢- أعربت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن استمرار قلقها إزاء العمالة الناقصة، لا سيما بين الرحل وفي القطاع الزراعي، وارتفاع معدل البطالة بين النساء وانتشار العمل في قطاع الاقتصاد غير النظامي<sup>(١٠٤)</sup>.

٥٣- وحثت أوزبكستان على تطبيق الحد الأدنى الوطني للأجور الذي يُعاد النظر فيه بصورة دورية لتبتيته عند مستوى يكفي لتوفير العيش الكريم لجميع العمال وأسرهم، واعتماد مشروع قانون الأجور لعام ٢٠٠٨، الذي يتضمن تعريفاً للحد الأدنى للأجور<sup>(١٠٥)</sup>.

٥٤- ولاحظت اللجنة نفسها خلو التشريعات من حكم محدد يتعلق بالحق في الإضراب. وحثت أوزبكستان على تعديلات عام ٢٠٠٧ على قانون النقابات والحقوق والضمانات المتاحة لممارسة النشاط النقابي<sup>(١٠٦)</sup>.

### ٢- الحق في الضمان الاجتماعي<sup>(١٠٧)</sup>

٥٥- ذكر الفريق القطري أن ضعف نظام الحماية الاجتماعية قد قوض إمكانية البلد في التصدي للفقير والضعف بصورة فعالة على مستوى الأسرة المعيشية<sup>(١٠٨)</sup>. وقد خفضت أوزبكستان تدريجياً من حجم الاستحقاقات الاجتماعية وفلصت نطاق التغطية في السنوات الأخيرة. وقد اقتصرت العلاوة الاجتماعية الممنوحة للأسر المنخفضة الدخل التي لديها أطفال على الأسر التي لديها أطفال لا تتجاوز أعمارهم ١٤ سنة. وقد فرض هذا التقييد مخاطر وحثّ الشباب الذين تزيد أعمارهم عن ١٤ سنة على ترك الدراسة والدخول إلى سوق العمل<sup>(١٠٩)</sup>.

### ٣- الحق في مستوى معيشي لائق<sup>(١١٠)</sup>

٥٦- أعربت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها إزاء النسبة الكبيرة من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر - ولا سيما في المناطق الريفية، وإزاء ورود معلومات عن خفض معاش العاملين من المتقاعدين<sup>(١١١)</sup> وإزاء مستوى سوء التغذية<sup>(١١٢)</sup>.

٥٧- وأعربت اللجنة نفسها عن قلقها للتقارير التي تفيد بسلب المزارعين ما يملكونه من أراض، ولعدم تنظيم مسألة عدم حيازة الأرض، وإزاء تدني نسبة ملاك الأرض من النساء<sup>(١١٣)</sup>.

٥٨- وفيما يتعلق بالسكن، لا سيما في المناطق الريفية، أوصت اللجنة بأن توفر أوزبكستان لجميع الأشخاص الذين أجلوا مساكن بديلة أو تعويضات مناسبة، وحثتها على توفير السكن اللائق، بما في ذلك السكن الاجتماعي، لا سيما للأسر المنخفضة الدخل والمهمشين أفراداً وجماعات<sup>(١١٤)</sup>.

٥٩ - وأعربت اللجنة عن قلقها لافتقار نسبة كبيرة من السكان إلى فرص الحصول على مرافق الصرف الصحي المناسبة ومياه الشرب المأمونة، لا سيما في منطقتي خوارزم وكاراكالباكستان اللتين تعانيان من الجفاف وكارثة بحر آرال<sup>(١١٥)</sup>.

#### ٤ - الحق في الصحة<sup>(١١٦)</sup>

٦٠ - أعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها إزاء تدني نوعية الرعاية المقدمة إلى الأمهات قبل الولادة وفي مرحلة مُبكرة بعد الولادة، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات وفيات الأطفال حديثي الولادة والوفيات النفاسية<sup>(١١٧)</sup>.

٦١ - وأعربت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها إزاء قلة عدد المستشفيات وموظفي الرعاية الصحية من ذوي الكفاءة العالية في المناطق الريفية وغياب نظام وطني للتأمين الصحي<sup>(١١٨)</sup>. وأعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها إزاء شيوع جبي الرسوم غير الرسمية للاستشارات الطبية والعلاج، ونقص الأدوية الأساسية والمعدات ومواد النظافة الصحية في مرافق الرعاية الصحية الحكومية<sup>(١١٩)</sup>. وذكر الفريق القطري أن المرسوم الرئاسي رقم ٢٨٥٧ الصادر في آذار/مارس ٢٠١٧ بشأن تحسين الرعاية الصحية الأولية تضمن خطة لخفض عدد مرافق الرعاية الصحية الأولية<sup>(١٢٠)</sup>.

٦٢ - وأعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن قلقها إزاء الارتفاع الحاد في عدد عمليات التعقيم كأسلوب لمنع الحمل وادعاءات التعقيم القسري<sup>(١٢١)</sup>. وأعربت لجنة القضاء على التمييز العنصري عن قلقها البالغ إزاء التقارير التي تتحدث عن التعقيم القسري لנסاء الروما والمدافعات عن حقوق الإنسان<sup>(١٢٢)</sup>. ودعت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أوزبكستان إلى اعتماد تعديلات تشريعية تشترط الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للمرأة على التعقيم، وتعزيز سبل وصول جميع النساء والرجال إلى خدمات تنظيم الأسرة ووسائل منع الحمل الحديثة غير المكلفة والمأمونة<sup>(١٢٣)</sup>. وحثت لجنة القضاء على التمييز العنصري أوزبكستان على التحقيق في جميع ادعاءات التعقيم القسري للنساء وإتاحة سبل انتصاف فعالة للضحايا<sup>(١٢٤)</sup>.

٦٣ - ولاحظ الفريق القطري أن درجة الإلزام بمسائل الصحة الجنسية والإنجابية والوقاية من الأمراض المنقولة جنسياً متدنية للغاية في أوساط الفتيان وسكان الأرياف<sup>(١٢٥)</sup>. وأوصت لجنة حقوق الطفل بأن تضع أوزبكستان برنامجاً للصحة الإنجابية كجزء من المقررات الدراسية الخاصة بالأطفال، وأن تتخذ التدابير اللازمة لمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأم إلى الطفل<sup>(١٢٦)</sup>. وأعربت أيضاً عن قلقها إزاء التمييز الذي يتعرض له الأطفال المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز<sup>(١٢٧)</sup>.

٦٤ - وذكر الفريق القطري أن نسبة معتبرة من السكان في أوزبكستان تتعاطى المخدرات عن طريق الحقن وكثيراً ما يتبادل أفرادها المحاقن فيما بينهم، وهو ما يمثل خطراً كبيراً على الصحة العامة فيما يتعلق بانتقال الأمراض المعدية المنقولة بالدم، ولا سيما فيروس نقص المناعة البشرية وفيروس التهاب الكبد "C"<sup>(١٢٨)</sup>.

٦٥ - ولاحظت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بقلق أن تلوث المياه وقصور شبكة الصرف الصحي وتلوث التربة قد ساهم في زيادة الأمراض المنقولة بالماء والمرضية المرتبطة بالماء<sup>(١٢٩)</sup>.

## ٥- الحق في التعليم<sup>(١٣٠)</sup>

٦٦- أعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها لأن الرسوم المدرسية غير الرسمية قد قلصت من فرص حصول الأطفال المحرومين على التعليم. وأوصت بأن تحارب أوزبكستان الفساد في نظام التعليم، بما في ذلك إلغاء جميع التكاليف الخفية و/أو غير الرسمية<sup>(١٣١)</sup>.

٦٧- وأعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن قلقها لأن النساء والفتيات لا يزلن يخترن ميادين تعليمية ومسارات مهنية تهيمن عليها المرأة عادةً، ولا استمرار القوالب النمطية السلبية عن المرأة في المناهج والكتب الدراسية<sup>(١٣٢)</sup>. وأعربت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها لأن نسبة الطالبات في التعليم العالي تمثل ثلث نسبة الطلاب تقريباً<sup>(١٣٣)</sup>. وأوصت اليونيسكو بأن تتخذ أوزبكستان خطوات إضافية لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم العالي والتغلب على العقبات التي تعترض سبل التعليم غير التقليدي والمسارات الوظيفية للفتيات والنساء<sup>(١٣٤)</sup>.

٦٨- ولاحظ الفريق القطري التفاوت القائم بين المناطق الحضرية والريفية في توزيع المعلمين في التعليم الابتدائي<sup>(١٣٥)</sup>. وأعربت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها إزاء تدني مستوى التعليم ومستوى المدرسين في المناطق الريفية وانخفاض عدد المدارس التي تدرس بلغات الأقليات، ولا سيما الكازاخية والتركمانية<sup>(١٣٦)</sup>.

## دال- حقوق أشخاص محددين أو فئات محددة

### ١- المرأة<sup>(١٣٧)</sup>

٦٩- لاحظ الفريق القطري عدم اعتماد أي قانون بشأن المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق والفرص<sup>(١٣٨)</sup>. وأعربت عدة هيئات للمعاهدات عن بواعث قلقها إزاء عدم إحراز تقدم في اعتماد هذا القانون<sup>(١٣٩)</sup>. وأوصت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بأن تجري أوزبكستان استعراضاً تشريعياً وتعتمد تشريعات جديدة تتماشى مع الاتفاقية<sup>(١٤٠)</sup>.

٧٠- وأعربت أيضاً اللجنة نفسها عن قلقها لعدم وجود خطة عمل وطنية شاملة لتعزيز المساواة بين الجنسين<sup>(١٤١)</sup>.

٧١- ولاحظ المقرر الخاص المعني بحرية الدين أنه حتى وإن كان الزواج بين أتباع الأديان المختلفة ممكناً، فثمة تمييز في بعض المسائل المتعلقة بالدين، مثل عدم وجود أماكن عبادة للنساء ولوائح بشأن الملابس الدينية، مثل الحجاب<sup>(١٤٢)</sup>.

٧٢- ولاحظت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بقلق وضع المرأة المتديني في المناطق الريفية، وأعربت عن أسفها لعدم اتخاذ تدابير للتصدي لفقير المرأة وضمان ملكيتها واستخدامها للأراضي وحصولها على عدد من الحقوق<sup>(١٤٣)</sup>.

٧٣- وذكر الفريق القطري أن قضايا العنف المنزلي ضد النساء والفتيات تعتبر مسألة خاصة ولا يبلغ عنها بالقدر الكافي، وتحال هذه القضايا أساساً إلى لجان الأحياء (*mahalla*) لتسويتها عن طريق المصالحة. وهناك نقص في خدمات المساعدة والحماية المقدمة للضحايا. وليس هناك أي تشريع بشأن منع العنف القائم على نوع الجنس والعنف المنزلي<sup>(١٤٤)</sup>. وحثت اللجنة المعنية بالقضاء

على التمييز ضد المرأة أوزبكستان على اتخاذ تدابير شاملة لمنع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له، وضمان حصولهن على سبل الانتصاف، بما في ذلك التعويض والحماية<sup>(١٤٥)</sup>.

٧٤- وأعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها لأن العنف المنزلي والاعتصاب الزوجي غير معرّفين في القانون الجنائي<sup>(١٤٦)</sup>. وحثت عدة هيئات للمعاهدات أوزبكستان على اعتماد قانون يجرم العنف المنزلي والاعتصاب الزوجي<sup>(١٤٧)</sup>.

٧٥- وأعربت عدة هيئات للمعاهدات عن قلقها إزاء حالات الزواج القسري والزواج المبكر واختطاف العرائس، ولا سيما في المناطق الريفية، وإزاء استمرار ظاهرة تعدد الزوجات بحكم الواقع، على الرغم من حظر هذه الممارسات بموجب القانون<sup>(١٤٨)</sup>.

٧٦- وأعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن استمرار قلقها لأن قانون الأسرة ينص على اختلاف الحد الأدنى لسن الزواج بين الفتيات (١٧ عاماً) والفتيان (١٨ سنة)، مع إمكانية الترخيص بزواج الفتيات في سن ١٦ عاماً، ولأن المرأة لا تتمكّن غالباً من ممارسة حقوقها في الحصول على نصيب متساوٍ في ممتلكات الزوجية<sup>(١٤٩)</sup>. وذكر الفريق القطري أن معظم حالات زواج الأطفال لا تسجل بصورة رسمية أو لا تسجل إلا بعد بلوغ الزوجين السن القانونية للزواج<sup>(١٥٠)</sup>.

٧٧- وأعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن قلقها إزاء الظروف السائدة في مرافق احتجاز النساء وإزاء التمييز ضد المدافعات عن حقوق الإنسان وتعقيمهن قسرياً وإساءة معاملتهن والاعتداء عليهن أثناء الاحتجاز<sup>(١٥١)</sup>.

٧٨- وأعربت عن استمرار قلقها إزاء تدني النسبة المئوية للنساء المشاركات في الحياة السياسية والحياة العامة<sup>(١٥٢)</sup>. ولاحظ المفوض السامي أيضاً أن عدد النساء اللاتي يظلمن بأدوار قيادية قليل للغاية، وشدد على أهمية وجود المزيد من النساء في مناصب السلطة ومشاركتهن الكاملة على كل المستويات<sup>(١٥٣)</sup>.

٧٩- وأوصت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بأن تشجع أوزبكستان دخول المرأة إلى الاقتصاد الرسمي، وتنفيذ تشريعات تكفل مبدأ المساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة، وتسد الفجوة القائمة بين الجنسين في الأجور، وتعتمد تشريعاً يتضمن تعريفاً محدداً للتحرش الجنسي في مكان العمل ويحظره<sup>(١٥٤)</sup>.

## ٢- الطفل<sup>(١٥٥)</sup>

٨٠- لاحظ الفريق القطري عدم وجود آلية وطنية واحدة لحماية الأطفال المستضعفين وافتقار النظام الحالي إلى استراتيجية وطنية متسقة. وقد انصب التركيز على الإبداغ في المؤسسات، وتكاد خدمات دعم الأسر أن تكون معدومة<sup>(١٥٦)</sup>.

٨١- وأعربت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها إزاء استمرار ممارسة العقاب البدني التي لا يحظرها القانون صراحة<sup>(١٥٧)</sup>. وأعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها لتكرار حالات اللجوء إلى العقاب البدني في السياق المحلي وفي مؤسسات الرعاية البديلة<sup>(١٥٨)</sup>.

٨٢- وحثت اللجنة نفسها أوزبكستان على إنشاء نظام فعال للإبلاغ عن حالات الاعتداء على الطفل وإهماله وضمان حصول الأطفال على المشورة والتعافي وإعادة الاندماج اجتماعياً<sup>(١٥٩)</sup>.

٨٣- وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء محدودية التدابير الرامية إلى مكافحة استغلال الأطفال، بما في ذلك استخدامهم في العمل القسري والبغاء والمواد الإباحية<sup>(١٦٠)</sup>. وأعربت عن قلقها الشديد إزاء الاستخدام المتكرر للعمل القسري كشكلٍ من أشكال عقاب الأطفال في المؤسسات الحكومية مثل المدارس ودور الأيتام<sup>(١٦١)</sup>.

٨٤- وأوصت اللجنة بأن تراجع أوزبكستان القانون الجنائي بغية تجريم بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية<sup>(١٦٢)</sup> وأن تدرج تعريف بيع الأطفال في تشريعها الوطني<sup>(١٦٣)</sup>.

٨٥- وأوصت اللجنة بأن تتخذ أوزبكستان تدابير لحماية الأطفال الذين يعيشون ويعملون في الشوارع ومساعدتهم وإخراجهم منها، وتضمن حصولهم على التعليم والخدمات الصحية وتمنع وقوعهم ضحية الاتجار والاستغلال الاقتصادي والجنسي<sup>(١٦٤)</sup>.

٨٦- وذكر الفريق القطري أن أوزبكستان لا تملك نظاماً منفصلاً لقضاء الأحداث، وقد يؤدي عبء العمل الكبير الملقى على عاتق القضاة في محاكم القضاء العام، ونقص عدد الإطارات القضائية، ونقص التدريب المتخصص المتاح للقضاة بشأن حقوق الطفل، إلى إصدار قرارات قضائية سيئة تتنافى مع مصالح الطفل الفضلى<sup>(١٦٥)</sup>.

٨٧- وأعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها إزاء التقارير التي تفيد بتعرض الأطفال المخالفين للقانون للتعذيب أثناء الاستجواب والاحتجاز، وعدم وجود تدابير ملائمة تضمن احتجازهم في أماكن احتجاز منفصلة عن تلك المخصصة للبالغين، وعدم وجود تدابير بديلة ملائمة للاحتجاز، وعدم حصولهم على التعليم والخدمات الصحية بشكلٍ ملائم<sup>(١٦٦)</sup>. وأعربت أيضاً عن قلقها العميق إزاء استخدام الزنانات الانفرادية كعقوبةٍ في سجون الأحداث<sup>(١٦٧)</sup>.

٨٨- وحثت اللجنة نفسها أوزبكستان على تسجيل الأطفال فوراً بعد ولادتهم وضمن عدم فرض رسوم على تسجيل المواليد وإصدار شهادات الميلاد<sup>(١٦٨)</sup>.

٨٩- وأوصت اللجنة بأن تدرج أوزبكستان في تشريعاتها حظراً وتجريراً صريحين لتجنيد مجموعات مسلحة غير تابعة للدولة الأطفال دون سن الثامنة عشرة أو استخدامهم في الأعمال القتالية<sup>(١٦٩)</sup>.

### ٣- الأشخاص ذوو الإعاقة<sup>(١٧٠)</sup>

٩٠- ذكر الفريق القطري أن البيانات المتعلقة بالإعاقة تصدر عن مصادر حكومية مختلفة وغالباً ما يتعذر التوفيق بينها وتفسيرها. ويستند النظام الوطني لتقييم الإعاقة إلى النهج الطبي فقط. وليست هناك أية إدارة للحالات أو عمل اجتماعي لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة<sup>(١٧١)</sup>.

٩١- وأعربت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها إزاء انخفاض معدل العمالة بين الأشخاص ذوي الإعاقة والحواجر المادية التي تحول دون وصولهم إلى الخدمات الاجتماعية وسوق العمل والتعليم<sup>(١٧٢)</sup>.

٩٢- وأعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها لأن الغالبية العظمى من الأطفال الذين يعيشون في المؤسسات هم من الأطفال ذوي الإعاقات ولأن خدمات الدعم الاجتماعي وغيرها من خدمات الدعم الأسري تظل غير كافية<sup>(١٧٣)</sup>. وأعربت أيضاً عن قلقها إزاء التحيز والوصم الاجتماعي الواسعي النطاق ضد هؤلاء الأطفال، وعدم كفاية التدابير الرامية إلى توفير تعليم شامل، وصعوبة الالتحاق بالمدارس العامة وصعوبة الحصول على خدمات الرعاية الصحية

للأطفال والمراهقين ذوي الإعاقات<sup>(١٧٤)</sup>. وأعربت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها إزاء نقص الموظفين المدربين في المدارس وقصور المناهج الدراسية<sup>(١٧٥)</sup>. وأوصت اليونسكو بأن تواصل أوزبكستان بذل الجهود اللازمة لتوفير التعليم الشامل لجميع الأطفال، بمن فيهم ذوو الاحتياجات الخاصة<sup>(١٧٦)</sup>.

#### ٤ - الأقليات<sup>(١٧٧)</sup>

٩٣ - أعربت لجنة القضاء على التمييز العنصري عن قلقها إزاء عدم وجود تشريع يحمي حقوق الأقليات الإثنية وعدم كفاية الدعم الممنوح لتعزيز لغات الأقليات، بما فيها اللغة الطاجيكية<sup>(١٧٨)</sup>.

٩٤ - ولاحظت اللجنة نفسها نقص تمثيل مجموعات الأقليات الإثنية، بما في ذلك الكاراكالبك والتتار والقرغيز والكازاخ والطاجيك والروس، في القضاء والإدارة العامة. وشجعت أوزبكستان على زيادة مشاركة هذه المجموعات في الحياة السياسية، وأوصت بأن تنشئ آلية للتشاور بصورة منهجية مع ممثليها<sup>(١٧٩)</sup>.

٩٥ - وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء حالة التهميش والتمييز التي تعاني منها جماعة لولي/الروما وإزاء تقارير تفيد بوجود حالات وصم ومواقف سلبية ضدهم من جانب عامة الناس ووسائل الإعلام<sup>(١٨٠)</sup>. وأعربت أيضاً عن قلقها إزاء تقارير تتحدث عن صعوبات يواجهها أتراك المسخيت<sup>(١٨١)</sup>، وعدم قدرة بعض أفراد مجموعة الكاراكالبك الإثنية على الحفاظ على ثقافتهم ومصادر كسب عيشهم ونمط حياتهم التقليدي، وتراجع استخدام لغة الكاراكالبك<sup>(١٨٢)</sup>.

#### ٥ - اللاجئون وملتمسو اللجوء<sup>(١٨٣)</sup>

٩٦ - أعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها لأن قرابة ٢٠٠ لاجئ يعتبرون مهاجرين<sup>(١٨٤)</sup>. وأعربت لجنة القضاء على التمييز العنصري عن استمرار قلقها إزاء عدم وجود إطار تشريعي لحماية اللاجئين<sup>(١٨٥)</sup>.

٩٧ - وذكرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن الغالبية العظمى من ملتسمي اللجوء واللاجئين لا يملكون جوازات سفر وطنية و/أو تأشيرات أوزبكية<sup>(١٨٦)</sup>. وعليه، فليس بمقدور معظمهم الحصول على فرصة عمل والوصول إلى الخدمات العامة. وليست هناك فرص للاندماج محلياً حتى بالنسبة للاجئين واللاجئات المتزوجين من مواطنين ومواطنات أوزبكيين ولهم أولاد معهم<sup>(١٨٧)</sup>. وأعربت أيضاً اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها لتعذر حصول الأشخاص عديمي الجنسية واللاجئين على خدمات الرعاية الصحية والتعليم والعمل القانوني<sup>(١٨٨)</sup>.

٩٨ - وأعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها لوجود حالات قامت فيها أوزبكستان بترحيل أشخاص يتمتعون بصفة لاجئ بسبب بقائهم في البلد "بصورة غير قانونية" دون تأشيرة أو تصريح إقامة ساربي المفعول، ورفض تسجيل زواج الأشخاص اللاجئين المتزوجين من مواطنين أوزبكيين ورفض منحهم تصاريح إقامة<sup>(١٨٩)</sup>.

٩٩ - ذكرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن قانون الجنسية لا يتضمن ضمانات كافية لمنع حالات انعدام الجنسية، بما في ذلك من خلال منح الجنسية حينما لا يكون الشخص حاملاً لأية جنسية أخرى<sup>(١٩١)</sup>. وأوصت لجنة القضاء على التمييز العنصري بأن تعالج أوزبكستان حالات انعدام الجنسية، بما في ذلك عن طريق تسريع وتيرة إجراءات التجنيس<sup>(١٩٢)</sup>.

١٠٠ - وذكرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين استمرار تأثير قرارات اللجنة المعنية بقضايا الجنسية على الآلاف من المواطنين الأوزبكيين المقيمين في الخارج، الذين سيظلون، في حالة فقدان الجنسية، عالقين في بلدان أجنبية، وغير قادرين على تمديد صلاحية جوازات سفرهم الأوزبكية أو الحصول على جوازات جديدة أو العودة إلى أوزبكستان. ولن يكون بإمكانهم أيضاً الحصول على وضع انعدام الجنسية في بلد إقامتهم في ظل عدم وجود تأكيد كتابي من السلطات الأوزبكية يفيد بأنها لم تعد تعتبرهم مواطنين أوزبكيين<sup>(١٩٣)</sup>.

#### Notes

- <sup>1</sup> Tables containing information on the scope of international obligations and cooperation with international human rights mechanisms and bodies for Uzbekistan will be available at [www.ohchr.org/EN/Countries/ENACARegion/Pages/UZIndex.aspx](http://www.ohchr.org/EN/Countries/ENACARegion/Pages/UZIndex.aspx).
- <sup>2</sup> For the relevant recommendations, see A/HRC/24/7, paras. 133.21–133.25, 134.4–134.8, 135.1–135.4, 136.1–136.35, 136.38 and 136.40.
- <sup>3</sup> See CAT/C/UZB/CO/4, para. 29; E/C.12/UZB/CO/2, paras. 10 and 28–29; CEDAW/C/UZB/CO/5, paras. 37 and 42; CERD/C/UZB/CO/8-9, para. 26; CRC/C/UZB/CO/3-4, para. 72; CRC/C/OPAC/UZB/CO/1, para. 24; CRC/C/OPSC/UZB/CO/1, para. 40; A/HRC/37/49/Add.2, para. 101 (l); United Nations country team submission for the universal periodic review of Uzbekistan, para. 24; UNESCO submission for the universal periodic review of Uzbekistan p. 6 (recommendation 2); and UNHCR submission for the universal periodic review of Uzbekistan, p. 3. See also CAT/C/UZB/CO/4/Add.1, paras. 200–201.
- <sup>4</sup> See E/C.12/UZB/CO/2, para. 9 (e); CERD/C/UZB/CO/8-9, paras. 20–21; and the letter dated 26 January 2016 from the Committee on the Elimination of Racial Discrimination to the Permanent Mission of Uzbekistan to the United Nations Office and other international organizations in Geneva, p. 2, available from [http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CERD/Shared%20Documents/UZB/INT\\_CERD\\_FUL\\_UZB\\_22870\\_E.pdf](http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CERD/Shared%20Documents/UZB/INT_CERD_FUL_UZB_22870_E.pdf). See also CRC/C/UZB/CO/3-4, para. 62 (d); CERD/C/UZB/CO/8-9/Add.1, para. 38; UNHCR submission, pp. 3–4; and United Nations country team submission, para. 24.
- <sup>5</sup> See CRC/C/OPAC/UZB/CO/1, para. 21.
- <sup>6</sup> See CRC/C/UZB/CO/3-4, para. 66 (d).
- <sup>7</sup> See CAT/C/UZB/CO/4, para. 26. See also CAT/C/UZB/CO/4/Add.1, paras. 187–190.
- <sup>8</sup> See [www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21607&LangID=E](http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21607&LangID=E).
- <sup>9</sup> United Nations country team submission, p. 4.
- <sup>10</sup> See [www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21607&LangID=E](http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21607&LangID=E).
- <sup>11</sup> See A/HRC/37/49/Add.2, para. 3.
- <sup>12</sup> For the relevant recommendations, see A/HRC/24/7, paras. 133.4, 133.9–133.18, 133.20, 133.28, 133.98 and 134.1–134.3.
- <sup>13</sup> See [www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21607&LangID=E](http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21607&LangID=E).
- <sup>14</sup> See CCPR/C/UZB/CO/4, para. 5. See also E/C.12/UZB/CO/2, para. 7; CAT/C/UZB/CO/4, para. 17; CERD/C/UZB/CO/8-9, para. 23; CRC/C/UZB/CO/3-4, para. 7 (c); and CCPR/C/UZB/CO/4/Add.1, paras. 11–14.
- <sup>15</sup> See A/HRC/37/49/Add.2, para. 101 (k).
- <sup>16</sup> For the relevant recommendations, see A/HRC/24/7, paras. 133.1–133.7, 133.29, 136.37 and 136.49–136.52.
- <sup>17</sup> See CCPR/C/UZB/CO/4, para. 6. See also E/C.12/UZB/CO/2, para. 9; CCPR/C/UZB/CO/4/Add.1, paras. 17–26; and CRC/C/UZB/CO/3-4, para. 7 (f).
- <sup>18</sup> See CERD/C/UZB/CO/8-9, para. 5.
- <sup>19</sup> Ibid., para. 6.
- <sup>20</sup> See CCPR/C/UZB/CO/4, para. 7. See also CCPR/C/UZB/CO/4/Add.1, paras. 30–32; and A/HRC/37/49/Add.2, para. 101 (f).
- <sup>21</sup> See CCPR/C/UZB/CO/4/Add.1, para. 32.
- <sup>22</sup> For the relevant recommendations, see A/HRC/24/7, paras. 133.74, 133.88, 133.99 and 133.100.

- <sup>23</sup> See CERD/C/UZB/CO/8-9, para. 17.
- <sup>24</sup> For the relevant recommendations, see A/HRC/24/7, paras. 133.1–133.7 and 133.97.
- <sup>25</sup> See CCPR/C/UZB/CO/4, para. 11. See also CCPR/C/UZB/CO/4/Add.1, paras. 70–75; and CCPR/C/UZB/CO/4/Add.2, paras. 2–22.
- <sup>26</sup> See A/HRC/37/49/Add.2, para. 49.
- <sup>27</sup> *Ibid.*, paras. 50–51.
- <sup>28</sup> For the relevant recommendations, see A/HRC/24/7, paras. 133.1–133.7, 133.19, 133.30–133.34, 134.9–134.12, 135.8, 136.39–136.42, 136.44–136.46 and 136.56.
- <sup>29</sup> See CCPR/C/UZB/CO/4, para. 13. See also CCPR/C/UZB/CO/4/Add.1, paras. 88–90; and CCPR/C/UZB/CO/4/Add.2, paras. 23–29.
- <sup>30</sup> See CAT/C/UZB/CO/4, para. 10. See also CRC/C/UZB/CO/3-4, para. 38; and CAT/C/UZB/CO/4/Add.1, paras. 27–28.
- <sup>31</sup> See CCPR/C/UZB/CO/4, para. 13. See also CAT/C/UZB/CO/4, para. 10; CCPR/C/UZB/CO/4/Add.1, paras. 88–90; CCPR/C/UZB/CO/4/Add.2, paras. 23–29; and CAT/C/UZB/CO/4/Add.1, paras. 27–28.
- <sup>32</sup> See CCPR/C/UZB/CO/4/Add.2, para. 23.
- <sup>33</sup> See CCPR/C/UZB/CO/4, para. 14. See also CCPR/C/UZB/CO/4/Add.1, paras. 96–110.
- <sup>34</sup> See CAT/C/UZB/CO/4, para. 7 (a). See also CCPR/C/UZB/CO/4, para. 14 (a); CRC/C/UZB/CO/3-4, para. 39 (a); CCPR/C/UZB/CO/4/Add.1, paras. 96–110; and the letter dated 29 August 2016 from the Committee against Torture to the Permanent Mission of Uzbekistan to the United Nations Office and other international organizations in Geneva, p. 1, available from [http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CAT/Shared%20Documents/UZB/INT\\_CAT\\_FUL\\_UZB\\_25029\\_E.pdf](http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CAT/Shared%20Documents/UZB/INT_CAT_FUL_UZB_25029_E.pdf), and CCPR/C/118/D/2317/2013.
- <sup>35</sup> See CAT/C/UZB/CO/4, para. 7 (a).
- <sup>36</sup> *Ibid.*, para. 23.
- <sup>37</sup> *Ibid.*, para. 17. See also CAT/C/UZB/CO/4/Add.1, paras. 98–101.
- <sup>38</sup> See CCPR/C/UZB/CO/4, para. 14 (b). See also CCPR/C/UZB/CO/4/Add.1, paras. 96–110.
- <sup>39</sup> See United Nations country team submission, para. 5.
- <sup>40</sup> See CAT/C/UZB/CO/4, paras. 12 and 19. See also CCPR/C/UZB/CO/4, para. 12.
- <sup>41</sup> See CCPR/C/UZB/CO/4, para. 12.
- <sup>42</sup> *Ibid.*, para. 18.
- <sup>43</sup> See CAT/C/UZB/CO/4, para. 19.
- <sup>44</sup> See CCPR/C/UZB/CO/4, para. 18; and CAT/C/UZB/CO/4, para. 18. See also CCPR/C/UZB/CO/4/Add.1, paras. 85 and 140–145; CAT/C/UZB/CO/4/Add.1, paras. 63 and 102–109; CEDAW/C/UZB/CO/5, paras. 31–32 (a); and United Nations country team submission, para. 5.
- <sup>45</sup> See CAT/C/UZB/CO/4, para. 13. See also CCPR/C/UZB/CO/4, para. 16; CAT/C/UZB/CO/4/Add.1, paras. 56–62; and the letter dated 29 August 2016 from the Committee against Torture to the Permanent Mission of Uzbekistan to the United Nations Office and other international organizations in Geneva, p. 2.
- <sup>46</sup> See [www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21607&LangID=E](http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21607&LangID=E).
- <sup>47</sup> See CCPR/C/UZB/CO/4, para. 17. See also CCPR/C/UZB/CO/4/Add.1, paras. 133–137.
- <sup>48</sup> See A/HRC/37/49/Add.2, para. 101 (h).
- <sup>49</sup> See [www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21991&LangID=E](http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21991&LangID=E).
- <sup>50</sup> For the relevant recommendations, see A/HRC/24/7, paras. 133.1–133.7, 133.19, 133.56–133.57, 134.16 and 136.48.
- <sup>51</sup> See CCPR/C/UZB/CO/4, para. 21. See also CERD/C/UZB/CO/8-9, para. 7.
- <sup>52</sup> See CAT/C/UZB/CO/4, para. 21; E/C.12/UZB/CO/2, para. 6; and CCPR/C/UZB/CO/4, para. 21 (a). See also CCPR/C/UZB/CO/4/Add.1, paras. 173–179; and CAT/C/UZB/CO/4/Add.1, paras. 126–144.
- <sup>53</sup> See CAT/C/UZB/CO/4, para. 14. See also CCPR/C/UZB/CO/4, para. 21; and CCPR/C/UZB/CO/4/Add.1, para. 186.
- <sup>54</sup> See CERD/C/UZB/CO/8-9, para. 7. See also CAT/C/UZB/CO/4, para. 14.
- <sup>55</sup> See CAT/C/UZB/CO/4, para. 14.
- <sup>56</sup> See CCPR/C/UZB/CO/4, para. 15. See also CAT/C/UZB/CO/4, para. 15; and CCPR/C/UZB/CO/4/Add.1, paras. 104 and 113.
- <sup>57</sup> See CAT/C/UZB/CO/4, para. 15. See also CCPR/C/UZB/CO/4, para. 15; CCPR/C/UZB/CO/4/Add.1, paras. 104 and 113 and CAT/C/UZB/CO/4/Add.1, paras. 76–86.
- <sup>58</sup> See CAT/C/UZB/CO/4, para. 16. See also CAT/C/UZB/CO/4, paras. 7 and 13; and CCPR/C/119/D/2555/2015, para. 5.8.
- <sup>59</sup> See CCPR/C/UZB/CO/4, para. 14. See also CCPR/C/UZB/CO/4/Add.1, paras. 102–103.
- <sup>60</sup> See CCPR/C/UZB/CO/4, para. 13; and CAT/C/UZB/CO/4, para. 10. See also CCPR/C/UZB/CO/4/Add.1, paras. 91–93; CCPR/C/UZB/CO/4/Add.2, para. 30; and CAT/C/UZB/CO/4/Add.1, paras. 29–31.
- <sup>61</sup> See CAT/C/UZB/CO/4, para. 20. See also CAT/C/UZB/CO/4, para. 12; CCPR/C/UZB/CO/4, para. 14 (a); CAT/C/UZB/CO/4/Add.1, paras. 117–125; and CCPR/C/UZB/CO/4/Add.1, para. 110.
- <sup>62</sup> See A/HRC/37/49/Add.2, para. 101 (h).
- <sup>63</sup> See CCPR/C/UZB/CO/4, para. 10. See also CAT/C/UZB/CO/4, para. 11.
- <sup>64</sup> See CAT/C/UZB/CO/4, para. 11.



- <sup>65</sup> See [www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21607&LangID=E](http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21607&LangID=E).
- <sup>66</sup> See E/C.12/UZB/CO/2, para. 8. See also CRC/C/UZB/CO/3-4, paras. 14–15 and 59 (a).
- <sup>67</sup> For the relevant recommendations, see A/HRC/24/7, paras. 133.1–133.7, 133.60–133.71, 134.17–134.29, 135.14, 136.43, 136.53–136.55 and 136.57–136.58.
- <sup>68</sup> See CCPR/C/UZB/CO/4, para. 22.
- <sup>69</sup> See CRC/C/UZB/CO/3-4, para. 32.
- <sup>70</sup> See A/HRC/37/49/Add.2, para. 16.
- <sup>71</sup> *Ibid.*, para. 101 (a).
- <sup>72</sup> *Ibid.*, para. 48.
- <sup>73</sup> *Ibid.*, para. 59.
- <sup>74</sup> *Ibid.*, para. 92.
- <sup>75</sup> *Ibid.*, para. 95.
- <sup>76</sup> *Ibid.*, paras. 101 (b) and (f).
- <sup>77</sup> See CCPR/C/UZB/CO/4, para. 23.
- <sup>78</sup> See UNESCO submission, p. 6 (recommendation 17).
- <sup>79</sup> *Ibid.*, p. 6 (recommendation 18).
- <sup>80</sup> *Ibid.*, p. 6 (recommendation 19).
- <sup>81</sup> *Ibid.*, p. 6 (recommendation 20).
- <sup>82</sup> See CCPR/C/UZB/CO/4, para. 23. See also CAT/C/UZB/CO/4, para. 8; and CCPR/C/114/D/2234/2013.
- <sup>83</sup> See CAT/C/UZB/CO/4, para. 8.
- <sup>84</sup> *Ibid.*, para. 8 (c)–(d). See also CAT/C/UZB/CO/4/Add.1, paras. 12–16; and the letter dated 29 August 2016 from the Committee against Torture to the Permanent Mission of Uzbekistan to the United Nations Office and other international organizations in Geneva, p. 1.
- <sup>85</sup> See E/C.12/UZB/CO/2, para. 16.
- <sup>86</sup> See CCPR/C/UZB/CO/4, para. 25. See also CCPR/C/UZB/CO/4/Add.1, paras. 241–256.
- <sup>87</sup> See CCPR/C/UZB/CO/4, para. 26. See also CCPR/C/UZB/CO/4/Add.1, paras. 259–274.
- <sup>88</sup> See CCPR/C/UZB/CO/4, para. 24. See also CCPR/C/UZB/CO/4/Add.1, paras. 221–238.
- <sup>89</sup> See CCPR/C/UZB/CO/4, para. 20.
- <sup>90</sup> See E/C.12/UZB/CO/2, para. 9.
- <sup>91</sup> See CERD/C/UZB/CO/8-9, para. 18.
- <sup>92</sup> For the relevant recommendations, see A/HRC/24/7, paras. 133.1–133.7, 133.39–133.54, 134.14–134.15 and 135.10–135.13.
- <sup>93</sup> See CERD/C/UZB/CO/8-9, para. 19.
- <sup>94</sup> See CEDAW/C/UZB/CO/5, paras. 19 (b) and 20 (b).
- <sup>95</sup> See CCPR/C/UZB/CO/4, para. 19. See also CRC/C/UZB/CO/3-4, para. 65.
- <sup>96</sup> See CCPR/C/UZB/CO/4, para. 19. See also CAT/C/UZB/CO/4, para. 22; E/C.12/UZB/CO/2, para. 19; and CRC/C/UZB/CO/3-4, para. 65 (b).
- <sup>97</sup> See [www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100\\_COMMENT\\_ID:3300743:NO](http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID:3300743:NO).
- <sup>98</sup> See CRC/C/UZB/CO/3-4, para. 59 (d).
- <sup>99</sup> See [www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100\\_COMMENT\\_ID:3300801:NO](http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID:3300801:NO).
- <sup>100</sup> See United Nations country team submission, para. 12.7.
- <sup>101</sup> For the relevant recommendation, see A/HRC/24/7, para. 133.98.
- <sup>102</sup> See A/HRC/37/49/Add.2, paras. 61 and 66.
- <sup>103</sup> For the relevant recommendations, see A/HRC/24/7, paras. 133.1–133.7 and 133.80–133.81.
- <sup>104</sup> See E/C.12/UZB/CO/2, para. 12.
- <sup>105</sup> *Ibid.*, para. 13.
- <sup>106</sup> *Ibid.*, para. 16.
- <sup>107</sup> For the relevant recommendations, see A/HRC/24/7, paras. 133.1–133.7 and 133.80.
- <sup>108</sup> See United Nations country team submission, para. 16.1.
- <sup>109</sup> *Ibid.*, para. 16.2.
- <sup>110</sup> For the relevant recommendations, see A/HRC/24/7, paras. 133.1–133.7, 133.75–133.80 and 133.81.
- <sup>111</sup> See E/C.12/UZB/CO/2, para. 14.
- <sup>112</sup> *Ibid.*, para. 24.
- <sup>113</sup> *Ibid.*, para. 21.
- <sup>114</sup> *Ibid.*, para. 22.
- <sup>115</sup> *Ibid.*, para. 25.
- <sup>116</sup> For the relevant recommendations, see A/HRC/24/7, paras. 133.1–133.7, 133.80–133.87 and 133.91.
- <sup>117</sup> See CRC/C/UZB/CO/3-4, para. 51 (c). See also E/C.12/UZB/CO/2, para. 24; and United Nations country team submission, para. 17.1.
- <sup>118</sup> See E/C.12/UZB/CO/2, para. 23.
- <sup>119</sup> See CRC/C/UZB/CO/3-4, para. 51 (a)–(b).
- <sup>120</sup> See United Nations country team submission, para. 17.2.
- <sup>121</sup> See CEDAW/C/UZB/CO/5, para. 27 (a). See also CAT/C/UZB/CO/4, para. 24.

- <sup>122</sup> See CERD/C/UZB/CO/8-9, para. 12. See also CEDAW/C/UZB/CO/5, para. 31; and CERD/C/UZB/CO/8-9/Add.1, paras. 13–14.
- <sup>123</sup> See CEDAW/C/UZB/CO/5, para. 28 (a) and (c). See also CAT/C/UZB/CO/4, para. 24; and CAT/C/UZB/CO/4/Add.1, paras. 170–175.
- <sup>124</sup> See CERD/C/UZB/CO/8-9, para. 12. See also CEDAW/C/UZB/CO/5, para. 28 (b); and the letter dated 26 January 2016 from the Committee on the Elimination of Racial Discrimination to the Permanent Mission of Uzbekistan to the United Nations Office and other international organizations in Geneva, p. 1.
- <sup>125</sup> See United Nations country team submission, para. 21.3.
- <sup>126</sup> See CRC/C/UZB/CO/3-4, paras. 55–56 (b).
- <sup>127</sup> *Ibid.*, para. 55.
- <sup>128</sup> See United Nations country team submission, para. 17.6.
- <sup>129</sup> See E/C.12/UZB/CO/2, para. 25.
- <sup>130</sup> For the relevant recommendations, see A/HRC/24/7, paras. 133.1–133.7, 133.80–133.81, 133.89–133.90 and 133.92–133.94.
- <sup>131</sup> See CRC/C/UZB/CO/3-4, paras. 59 (a) and 60 (a).
- <sup>132</sup> See CEDAW/C/UZB/CO/5, para. 23.
- <sup>133</sup> See E/C.12/UZB/CO/2, para. 26.
- <sup>134</sup> See UNESCO submission, para. 14.
- <sup>135</sup> See United Nations country team submission, para. 18.3.
- <sup>136</sup> See E/C.12/UZB/CO/2, para. 26. See also CRC/C/UZB/CO/3-4, paras. 59 (b) and 60 (b).
- <sup>137</sup> For the relevant recommendations, see A/HRC/24/7, paras. 133.1–133.7, 133.26–133.27, 133.37, 133.59, 133.72–133.73, 133.80, 133.101, 134.13–134.14, 134.30, 135.5–135.7, 135.9 and 136.36.
- <sup>138</sup> See United Nations country team submission, para. 11.1.
- <sup>139</sup> See CCPR/C/UZB/CO/4, para. 8; CEDAW/C/UZB/CO/5, paras. 9 and 10 (b); and E/C.12/UZB/CO/2, para. 11. See also CCPR/C/UZB/CO/4/Add.1, para. 35.
- <sup>140</sup> See CEDAW/C/UZB/CO/5, para. 10 (a); and CCPR/C/UZB/CO/4/Add.1, para. 35. See also CEDAW/C/UZB/CO/4/Add.1, pp. 1–2; CAT/C/UZB/CO/4/Add.1, para. 186; and the letter dated 15 November 2013 from the Committee on the Elimination of Discrimination against Women to the Permanent Mission of Uzbekistan to the United Nations Office and other international organizations in Geneva, p. 1, available from [http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/UZB/INT\\_CEDAW\\_FUL\\_UZB\\_15777\\_E.pdf](http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/UZB/INT_CEDAW_FUL_UZB_15777_E.pdf).
- <sup>141</sup> See CEDAW/C/UZB/CO/5, paras. 11 and 12 (b).
- <sup>142</sup> See A/HRC/37/49/Add.2, para. 88.
- <sup>143</sup> See CEDAW/C/UZB/CO/5, paras. 29–30.
- <sup>144</sup> See United Nations country team submission, para. 12.3. See also CEDAW/C/UZB/CO/5, para. 17; CAT/C/UZB/CO/4, para. 25; E/C.12/UZB/CO/2, para. 18; and CCPR/C/UZB/CO/4, para. 9.
- <sup>145</sup> See CEDAW/C/UZB/CO/5, para. 18 (a). See also CAT/C/UZB/CO/4, para. 25; E/C.12/UZB/CO/2, para. 18; CCPR/C/UZB/CO/4, para. 9; CEDAW/C/UZB/CO/4/Add.1, pp. 2–8; and the letter dated 15 November 2013 from the Committee on the Elimination of Discrimination against Women to the Permanent Mission of Uzbekistan to the United Nations Office and other international organizations in Geneva, p. 2.
- <sup>146</sup> See CAT/C/UZB/CO/4, para. 25.
- <sup>147</sup> See CCPR/C/UZB/CO/4, para. 9; CEDAW/C/UZB/CO/5, paras. 10 (b) and 18 (a); and E/C.12/UZB/CO/2, para. 18. See also CCPR/C/UZB/CO/4/Add.1, paras. 52–54; CAT/C/UZB/CO/4/Add.1, paras. 184–186; CEDAW/C/UZB/CO/4/Add.1, p. 5; and the letter dated 15 November 2013 from the Committee on the Elimination of Discrimination against Women to the Permanent Mission of Uzbekistan to the United Nations Office and other international organizations in Geneva, p. 2.
- <sup>148</sup> See CCPR/C/UZB/CO/4, para. 8; CEDAW/C/UZB/CO/5, paras. 15 and 33 (b); and E/C.12/UZB/CO/2, para. 17.
- <sup>149</sup> See CEDAW/C/UZB/CO/5, para. 33 (a); and CCPR/C/UZB/CO/4/Add.1, para. 39. See also CAT/C/UZB/CO/4/Add.1, para. 186.
- <sup>150</sup> See United Nations country team submission, para. 14.1.
- <sup>151</sup> See CEDAW/C/UZB/CO/5, paras. 31–32. See also CAT/C/UZB/CO/4, para. 25; and CERD/C/UZB/CO/8-9, para. 12.
- <sup>152</sup> See CEDAW/C/UZB/CO/5, para. 21. See also E/C.12/UZB/CO/2, para. 11.
- <sup>153</sup> See <http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21607&LangID=E>. See also E/C.12/UZB/CO/2, para. 11; CEDAW/C/UZB/CO/5, para. 22 (a); and CCPR/C/UZB/CO/4, para. 8 (b).
- <sup>154</sup> See CEDAW/C/UZB/CO/5, paras. 25 (a) and (c) and 26 (a)–(b) and (d). See also E/C.12/UZB/CO/2, para. 12.
- <sup>155</sup> For the relevant recommendations, see A/HRC/24/7, paras. 133.1–133.7, 133.27, 133.38, 133.43, 133.58 and 133.80.
- <sup>156</sup> See United Nations country team submission, para. 14.3. See also CRC/C/UZB/CO/3-4, para. 47 (a).
- <sup>157</sup> See E/C.12/UZB/CO/2, para. 20.

- <sup>158</sup> See CRC/C/UZB/CO/3-4, para. 40.
- <sup>159</sup> *Ibid.*, para. 7 (g). See also United Nations country team submission, para. 14.4.
- <sup>160</sup> See CRC/C/OPSC/UZB/CO/1, para. 22.
- <sup>161</sup> See CRC/C/UZB/CO/3-4, paras. 38 and 39 (c).
- <sup>162</sup> See CRC/C/OPSC/UZB/CO/1, para. 25.
- <sup>163</sup> *Ibid.*, para. 9. See also United Nations country team submission, para. 12.5.
- <sup>164</sup> See CRC/C/UZB/CO/3-4, paras. 67–68 (a) and (c).
- <sup>165</sup> See United Nations country team submission, para. 13.8.
- <sup>166</sup> See CRC/C/UZB/CO/3-4, para. 69 (c)–(f).
- <sup>167</sup> *Ibid.*, para. 38.
- <sup>168</sup> *Ibid.*, paras. 28–29.
- <sup>169</sup> See CRC/C/OPAC/UZB/CO/1, para. 15.
- <sup>170</sup> For the relevant recommendations, see A/HRC/24/7, paras. 133.1–133.7, 133.80 and 133.95–133.96.
- <sup>171</sup> See United Nations country team submission, para. 20.3.
- <sup>172</sup> See E/C.12/UZB/CO/2, para. 10.
- <sup>173</sup> See CRC/C/UZB/CO/3-4, para. 45.
- <sup>174</sup> *Ibid.*, para. 49 (a) and (c)–(e).
- <sup>175</sup> See E/C.12/UZB/CO/2, para. 10.
- <sup>176</sup> UNESCO submission, p. 6 (recommendation 2).
- <sup>177</sup> For the relevant recommendations, see A/HRC/24/7, paras. 133.1–133.7 and 133.80.
- <sup>178</sup> See CERD/C/UZB/CO/8-9, para. 10. See also E/C.12/UZB/CO/2, paras. 9 and 26.
- <sup>179</sup> See CERD/C/UZB/CO/8-9, para. 14. See also CERD/C/UZB/CO/8-9/Add.1, paras. 17–25; and the letter dated 26 January 2016 from the Committee on the Elimination of Racial Discrimination to the Permanent Mission of Uzbekistan to the United Nations Office and other international organizations in Geneva, p. 2.
- <sup>180</sup> See CERD/C/UZB/CO/8-9, para. 11.
- <sup>181</sup> *Ibid.*, para. 13.
- <sup>182</sup> *Ibid.*, para. 17.
- <sup>183</sup> For the relevant recommendations, see A/HRC/24/7, paras. 133.1–133.7 and 133.80.
- <sup>184</sup> See CAT/C/UZB/CO/4, para. 23.
- <sup>185</sup> See CERD/C/UZB/CO/8-9, para. 21. See also CAT/C/UZB/CO/4, para. 23.
- <sup>186</sup> UNHCR submission, p. 2.
- <sup>187</sup> *Ibid.*, pp. 2–3.
- <sup>188</sup> See E/C.12/UZB/CO/2, para. 9. See also CRC/C/UZB/CO/3-4, para. 61 (b).
- <sup>189</sup> See CRC/C/UZB/CO/3-4, paras. 61 (a) and (c) and 62 (a)–(c).
- <sup>190</sup> For the relevant recommendations, see A/HRC/24/7, paras. 133.1–133.7 and 136.20.
- <sup>191</sup> UNHCR submission, p. 3.
- <sup>192</sup> See CERD/C/UZB/CO/8-9, para. 20. See also CERD/C/UZB/CO/8-9/Add.1, paras. 33–37; and the letter dated 26 January 2016 from the Committee on the Elimination of Racial Discrimination to the Permanent Mission of Uzbekistan to the United Nations Office and other international organizations in Geneva, p. 2.
- <sup>193</sup> UNHCR submission, pp. 3–4.